

تقرير حديث لاتحاد الغرف العربية عن الصعوبات التي تواجه التجارة العربية البينية تحديات جديدة وتصاعد الصعوبات

أظهرت دراسة حديثة صادرة عن اتحاد الغرف العربية عن العراق التي تواجه التجارة السلعية العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن الضغوطات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة أثرت بشكل عميق على المبادلات التجارية التي هي أصلاً متواضعة، ولا تتجاوز 10% من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

تتناول الدراسة " نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - التقرير السنوي رقم 26". وسيتم تقديمها إلى اجتماع اللجنة المختصة لدى جامعة الدول العربية المقرر عقده خلال شهر يونيو 2019، لتعكس وجهة نظر القطاع الخاص العربي بشأن الصعوبات التي يواجهها ومقترحاته لحلول عملية وتوصياته البناءة.

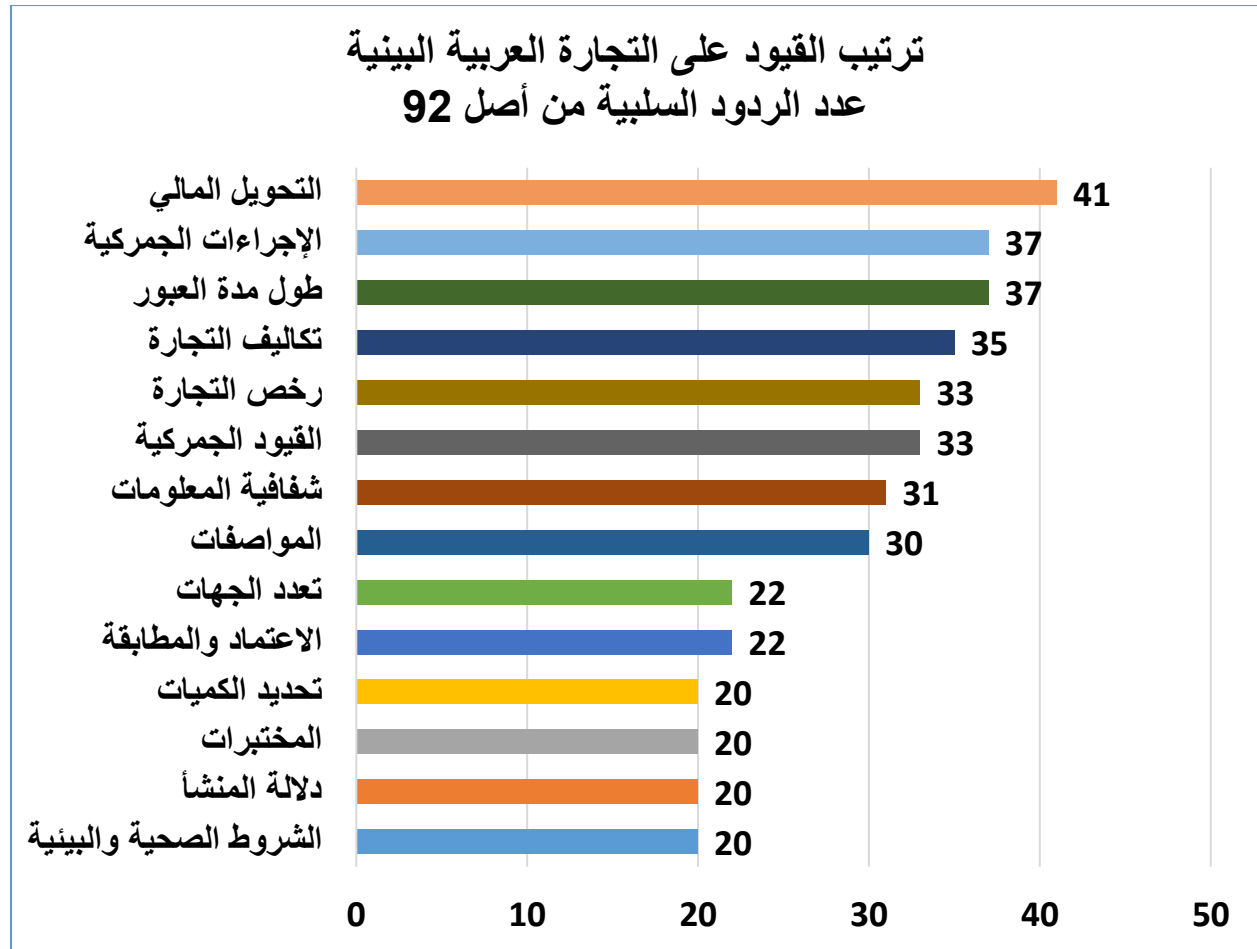
ويبين التقرير المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية، كما يخصص قسماً لواقع التجارة الإلكترونية والعراقيل التي تواجهها. وينقل مرئيات القطاع الخاص العربي بشأن سير العمل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويحمل تطلعاته ومقترحاته لتجاوز العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية وتكبلها، استناداً إلى استبيان ميداني شارك فيه العديد من الشركات والجهات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية، والذين بلغ عددهم هذا العام 92 وأغلبهم من القطاع الصناعي، كما يظهر الجدول التالي.

المشاركون، نوع التجارة، ووسيلة النقل التجاري (العدد)

وسيلة النقل			نوع التجارة				إجمالي العدد
بحر	جوا	برا	خدمات	زراعة	صناعة	مواد خام	
48	37	57	40	16	64	14	92

القيود على التحويل المالي تتصدر المعوقات

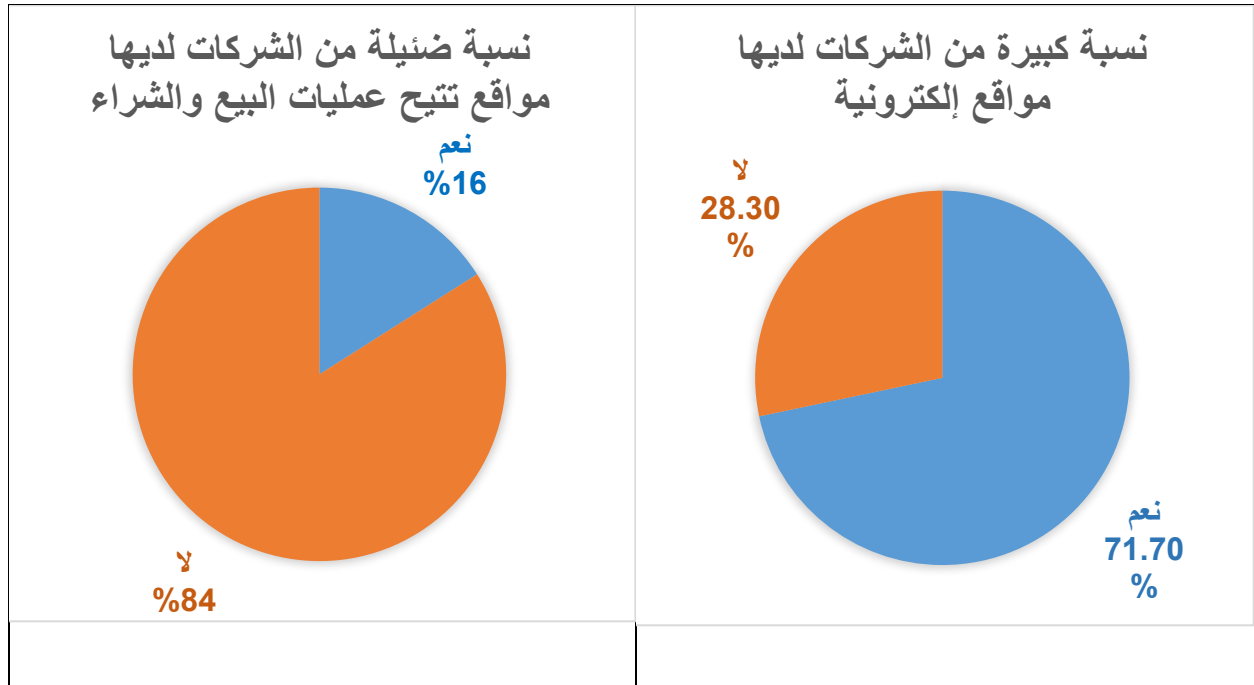
وتظهر النتائج هذا العام حدوث تغيرات أساسية في ترتيب المعوقات، والتي كان يتصدرها حتى مؤخرًا مشكلة تباين واختلاف المعايير والمواصفات للسلع بين الدول العربية. أما اليوم، فتحل في الطليعة مشكلة القيود على التحويل المالي التي برزت في عدد من الدول العربية بسبب الصعوبات والأزمات الاقتصادية التي تمر بها. ويليهما في المرتبة الثانية التعقيدات المتصلة بالإجراءات الجمركية، وفي المرتبة الثالثة طول مدة العبور على الحدود، وفي المرتبة الرابعة ارتفاع تكاليف التجارة، وفي المرتبة الخامسة التكاليف والصعوبات المتصلة برخص التجارة، إلى جانب التصاعد الجديد في القيود الجمركية لعدد من الدول العربية، بالإضافة لعدم شفافية المعلومات المتصلة بالتجارة، والقيود والعقبات على المواصفات.



التجارة الإلكترونية الإقليمية

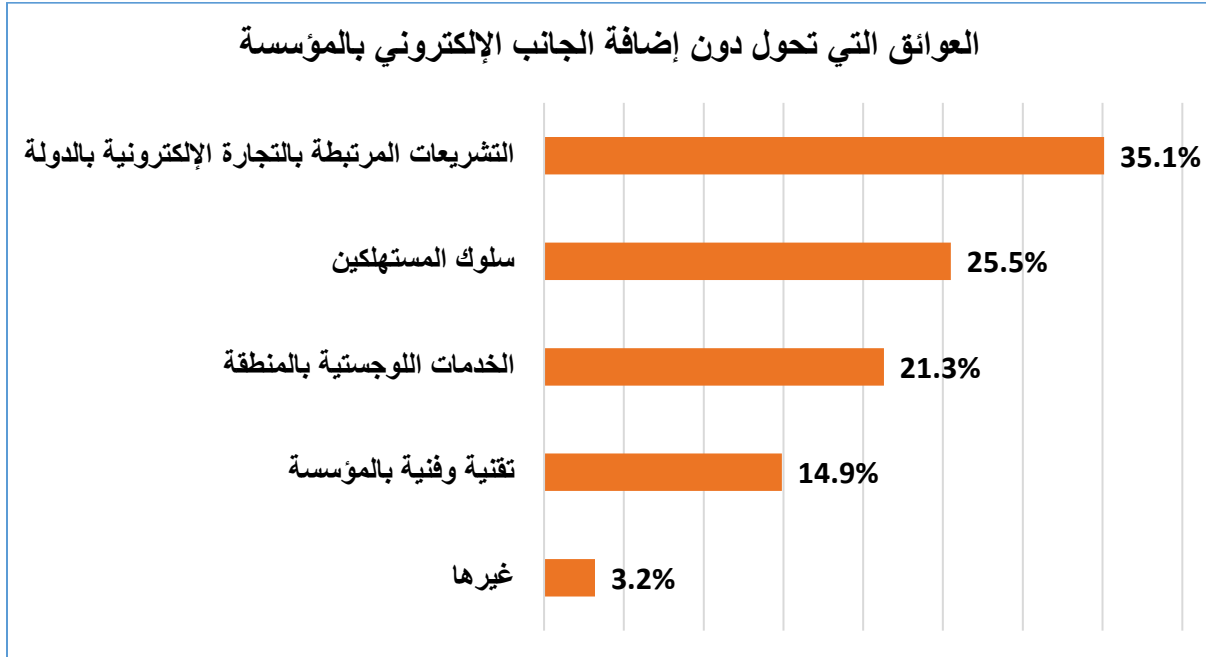
رغم أنه من الواضح الانتشار الواسع للإنترنت في العالم العربي، فإن هناك فجوة كبيرة باستخدامها بشكل فعال في مجال التجارة والأعمال. وهناك تفاوت كبير في كفاءة البنى التشريعية للتجارة الإلكترونية بين الدول العربية، حيث عدد قليل فقط منها، وتحديدا الإمارات والبحرين، حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال.

تبين نتائج الاستبيان أن معظم التجار والشركات التجارية العربية المشاركة في الاستطلاع لديها موقع إلكتروني، حيث جاءت الردود إيجابية من قبل 66 من بين إجمالي 92 مؤسسة تجارية، أي 72%. ولكن المفارقة أن 16 مؤسسة تجارية فقط، أي 17.4%، يستخدمون مواقعهم الإلكترونية لعمليات البيع والشراء، بينما يلجأ 39% من إجمالي المشاركين في الاستبيان لاستخدام مواقع إقليمية ودولية أخرى لإتمام عمليات البيع والشراء التجارية.



ويحدد الاستبيان أربعة معوقات أساسية تواجه التجارة الإلكترونية وتحول دون إطفاء الجانب الإلكتروني للمؤسسة التجارية، وهي المعوقات التقنية والتكنولوجية بالمؤسسة نفسها، والمتصلة بسلوك المستهلكين، وبالتشريعات واللوائح المرتبطة بالتجارة الإلكترونية بالدولة، والخدمات اللوجستية بالمنطقة. وتبين نتائج الاستبيان أن ضعف البنى التشريعية والافتقار إلى القوانين المناسبة تشكل العقبة الرئيسية للتجارة الإلكترونية. ويأتي في المرتبة

الثانية العقبة المتصلة بسلوك المستهلكين، ثم ضعف الخدمات اللوجستية في المنطقة بشكل عام، يليها العقبة المتعلقة بالمحددات الفنية والتكنولوجية بالمؤسسة التجارية نفسها.



المقترحات والتوصيات:

ويحدد التقرير القيود والعقبات الجمركية وغير الجمركية والمتعلقة بالتجارة الإلكترونية البيئية بالتفصيل، وفقا لما وردت من جانب المشاركين في الاستبيان. ويستنتج التقرير العديد من التوصيات التي يصنفها بحسب نوع القيود، كما يقترح عددا من الحلول والإجراءات التالي أهمها:

1. أولوية الاهتمام بمعالجة القيود غير الجمركية التي تؤثر كثيرا على حسن سير التكامل التجاري، مع التأكيد على أهمية توحيد الجهود لتسهيل التحويلات المالية، وإزالة القيود على العملات الصعبة، وإلغاء الرسوم على المعاملات المالية التجارية أو على الأقل تخفيضها، وتيسير وتبسيط فتح حسابات الاعتمادات التجارية والتحويلات المصرفية.
2. تسهيل وتسريع عمليات التخليص الجمركية وتحسين الكفاءة من خلال اعتماد رقمنة وأتمتة العمليات وبناء القدرات وتطوير المهارات، بالإضافة على إقامة "النافذة الواحدة" حيث تقدم الخدمات الرسمية المتعددة في مكان واحد.

3. تحسين كفاءة الكلفة من خلال تخفيض الرسوم الإدارية والمالية وبالاستثمار في البنى التحتية للنقل على المستوى العربي المشترك، وبالأخص بتشجيع إقامة خطوط النقل البحرية. ذلك إن حجم التدفقات التجارية أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه بسبب ارتفاع تكاليف التجارة، ولا سيما منها تكاليف النقل التجاري.
4. إلغاء القيود المتصلة بالرخص التجارية، نظرا لأنها تستخدم عادة لعرقلة التجارة، كما أنها مخالفة لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
5. التزام جميع الدول العربية بالإجراءات المتفق عليها لإزالة جميع التعريفات عن التجارة العربية البينية، والسعي إلى تشجيع إقامة الشراكات الإقليمية ودعم بعضها البعض لتحقيق الترابط المطلوب بين الأسواق العربية.
6. بالإمكان تدارك العديد من المشكلات في ما لو تم تدعيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالشفافية التي تضمن تقليص عدم اليقين وتوسع الآفاق والفرص وتزيدها، لا سيما عبر تحسين إتاحة المعلومات عن الأسواق لقطاع الخاص، بحيث يتم إعلام الموردين بالإجراءات المؤثرة على التجارة، وبحيث تنفذ الأحكام وتكون متوقعة.
7. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة موقع إلكتروني لدى جامعة الدول العربية يتيح الوصول بالتوقيت المناسب للمعلومات التجارية، وبالأخص بالنسبة للإخطارات المتصلة بالقيود الفنية على التجارة والصحة والصحة النباتية. ومن شأن ذلك لو تحقق أن يتيح للدول الأعضاء في المنطقة بإعلام غيرهم من الأعضاء ومن القطاع الخاص بالإجراءات المنوي اتخاذها قبل تطبيقها، وبما يتيح الفرصة لهذه الأطراف لإبداء ملاحظاتهم. كما أنه سيسهل عملية الحوار بين الأطراف من القطاع العام والقطاع الخاص لمعالجة أية مشكلات محتملة قبل حدوثها.
8. تسريع تنسيق وتوحيد المعايير والمواصفات للسلع وشهادة المطابقة التي كلفت بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والأهم من ذلك هو الالتزام بها وتطبيقها من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
9. اعتماد آليات فعالة لفض المنازعات ولمراقبة حسن تنفيذ المنطقة وتقييم النظم القائمة لضمان التطبيق المتناسب للدول العربية.
10. من المهم جدا للدول العربية أن تعمل على تطوير البنى التشريعية الإلكترونية بما ينسجم مع المتطلبات الجديدة للتجارة الإلكترونية ولتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما يضمن تعزيز الثقة بأمان المعاملات الإلكترونية، وبما يوفر الحماية للمستخدمين والموردين من المصدرين والمستوردين المحليين والإقليميين والدوليين في تعاملاتهم التجارية الإلكترونية، كما في الخدمات الحكومية الإلكترونية المرتبطة.